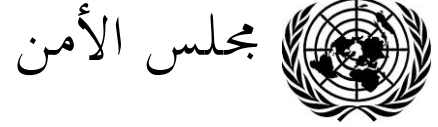


Distr.: General  
28 January 2016  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أقدم إليكم الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب مبعوثي الخاصة لمنطقة الساحل، الذي أنجزته إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وقد جرى هذا الاستعراض الاستراتيجي في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في نيويورك وفي المنطقة (داكار ونواكشوط وباماكو) من أجل تقييم التقدم المحرز وتحليل التحديات الراهنة والفرص المتاحة في مجال تيسير تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد كُلف فريق الاستعراض، على وجه الخصوص، بتحديد ما إذا كان من الضروري إدخال تعديلات على أهداف المكتب وتصميمه المؤسسي، بما في ذلك تقديم توصيات بشأن موقع مقره على نحو ما طلبه مجلس الأمن (انظر S/PRST/2015/24).

وأجري الاستعراض بالتشاور مع جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية، وشمل مشاورات مع بعض أعضاء مجلس الأمن ومع ممثلي بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر وغيرهم من أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين.

واستنتج في الاستعراض بأن المكتب أحرز تقدماً جيداً في تنفيذ ولاية معقدة وابتكارية ومركبة تجمع بين المسؤوليات السياسية والبرنامجية على حد سواء. كما شُدد على أنه ينبغي الاعتراف بالطابع الابتكاري الذي اتسم به النهج الذي اتبعه المكتب وبطريقة تنفيذه التي تميزت بالحنكة والإبداع، في غياب أي إطار مرجعي، باعتبار ذلك إسهاماً كبيراً في توسيع نطاق الأدوات الدولية المتاحة لمنع نشوب النزاعات.



وفي ما يتعلق باستنتاجات محدّدة، أفاد فريق الاستعراض بأن المبعوثة الخاصة قدمت، دعماً لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، المؤازرة والقيادة المتواصلين لهياكل التنسيق المنشأة من أجل ضمان الاتساق في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، بوسائل شملت عقد اجتماعات لآليات التنسيق والمشاركة في عمليات التخطيط الاستراتيجي على الصعيد القطري وتحديد الأولويات الاستراتيجية بالتشاور مع الجهات الفاعلة الإقليمية.

واستنتج فريق الاستعراض بأن الأنشطة أسفرت عن وضع عدة مشاريع إقليمية مشتركة، وموامة وثائق التخطيط القطرية مع الاستراتيجية المتكاملة، وإحراز تقدم في إنشاء صندوق استئماني تابع للأمم المتحدة من أجل منطقة الساحل. أما على الصعيد دون الإقليمي، فقد أشار الاستعراض إلى الجهود التي بذلها المكتب من أجل تعزيز العلاقات مع الجهات الفاعلة الإقليمية واستنهاض الشراكات وتشجيع البلدان على تولي زمام الأمور فيما يتعلق بالاستراتيجية المتكاملة، وذلك بوسائل منها بذل المساعي الحميدة وتيسير التعاون وتقديم الدعم المؤسسي للمجموعة الحماسية لمنطقة الساحل ولأنشطتها. وقام المكتب أيضاً بأنشطة منتظمة من أجل دعم التنسيق المعزّز بين الشركاء الدوليين والإقليميين، بوسائل تشمل المشاركة في منبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل وفريق الاتصال غير الرسمي للشركاء الدوليين وتقديم الدعم لهما.

وأشار فريق الاستعراض إلى طلب مجلس الأمن تقديم توصيات بشأن مقر المكتب (انظر S/PRST/2015/24) وإلى طلب رؤساء دول المجموعة الحماسية لمنطقة الساحل، في مؤتمر قمة المجموعة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، بأن يُعزّز المكتب ويُنقل إلى مقر المجموعة، وناقش في الوقت ذاته الإيجابيات والسلبيات المتعلقة بنقل المكتب إلى نواكشوط. وفي ضوء التحديات التشغيلية ذات الصلة بالنقل المحتمل للمكتب، أشار الفريق إلى أن إنشاء خلية اتصال صغيرة في نواكشوط قد يكون بديلاً بئناً.

وفيما يتعلق بالتصميم المؤسسي لمكتب مبعوثي الخاصة لمنطقة الساحل، نوقشت في الاستعراض ثلاثة خيارات ممكنة للمضي قدماً، وهي:

(أ) الإبقاء على المكتب في داكار بوصفه كياناً قائماً بذاته مع إنشاء خلية اتصال في نواكشوط؛

(ب) نقل المكتب إلى نواكشوط باعتباره كياناً قائماً بذاته؛

(ج) دمج المكتب مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي قد يُغيّر اسمه ليصبح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي إطار الدمج المحتمل، قد يُغيّر

اسم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ليصبح مكتب الأمم المتحدة لمنطقة الساحل، ويرأسه الأمين العام المساعد الحالي الذي يتبع في التسلسل الإداري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. ويمكن الإبقاء على مستويات الموظفين والموارد الحالية على ما هي عليه. وأشير في الاستعراض إلى أن الدمج المحتمل يمكن أن يتم بطريقتين: دمج خفيف، يُبقى في إطاره على القدرة الحالية لدعم الاستراتيجية المتكاملة دون تغيير عموماً، باستثناء تبعيتها في التسلسل الإداري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا؛ أو دمج ثقيل، يضطلع في إطاره رئيس مكتب مبعوثي الخاصة، برتبة أمين عام مساعد، أيضاً بدور نائب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، مع تحمله مسؤولية المكتب الإقليمي برمته ومسؤولية ولايته.

وأشار فريق الاستعراض إلى أن كل خيار ينطوي على مفاضلات سياسية وتشغيلية، لكنه استنتج بأن الدمج الخفيف المحتمل قد يتيح تشكيلةً أمثل لدعم تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، ولا سيما عن طريق كفاءة اهتمام مكرّس على مستوى الإدارة العليا، ومستويات عالية من الاتصال على الصعيد السياسي، وقدرات تقنية كافية وكفاءة في استخدام الموارد. ومن شأنه أيضاً أن يبرهن على التزام الأمم المتحدة السياسي المتواصل بدعم منطقة الساحل، وذلك استجابةً لطلب الدول الأعضاء في المنطقة.

وفي ما يتعلق بولاية المكتب، شدّد فريق الاستعراض على ضرورة توفير توجيهات مرجعية بشأن التركيز الجغرافي لمكتب مبعوثي الخاصة أو الكيان الذي سيحل محله، ولا سيما بشأن خلق التوازن في عمله مع البلدان الأساسية الخمسة ومع منطقة الساحل بوجه أعم. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح فريق الاستعراض أن يُبيّن بوضوح في الاختصاصات المنقّحة للمكتب أو للكيان الذي سيحل محله نطاق دوره في المسائل البرنامجية ومجال جمع الأموال.

واستناداً إلى الاستعراض الاستراتيجي، أعترّم المضي قدماً في تنفيذ التوصيات المنبثقة عنه، بما في ذلك الشروع في إجراء دمج خفيف لمكتب مبعوثي الخاصة لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإدخال التعديلات اللازمة على المبادئ التوجيهية بشأن تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(التوقيع) بان كي - مون